محضر الجلسة رقم 588

التاريخ: الثلاثاء 13 محرم 1429 (22 يناير 2008)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: خمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشر مساء.

جدول الأعمال: اختتام الدورة الخريفية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بسم الله، أفتتح هذه الجلسة.

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

يطيب لي في البداية، ونحن نختتم هذه الدورة التشريعية، أن أعبر باسم كافة أعضاء مجلس المستشارين، عن عظيم تقديرنا واعتزازنا بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الحالية، فالخطاب المولوي يرسم التوجهات الكبرى لممثلي الأمة والغايات التي يتعين بلوغها، كما يفرد مكانة متميزة للبرلمان الذي ينبغي، وفق النظر الملكي السديد، أن يكون أكثر فعالية ويمارس بنجاعة كافة اختصاصاته التشريعية والرقابية والتمثيلية، ويشكل قدوة للمؤسسات الدستورية في نهوضها بصلاحياتها كاملة غير منقوصة.

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن حرصنا الأكيد وعزمنا الصادق لبلورة هذه التوجيهات السامية، من خلال الإسهام في نقاش وطني جاد لكبريات القضايا الوطنية التي أعلن عنها جلالته، وتفعيل دور المؤسسة التشريعية، بما يتيح لفضائها بأن يكون مصدر إثراء حقيقي في بناء مغرب قوي ومتضامن، ولممارستها الديبلوماسية الفعالية المنشودة في تكريس الإشعاع الدولي للمغرب والدفاع عن مصالحه العليا.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يختتم مجلسنا الموقر دورته التشريعية الخريفية وهو مطمئن للنهج الرصين الذي تسير عليه بلادنا في شتى المجالات، مما أهلها لأن تواصل مراكمة منجزاتها ومكتسباتها على درب تعزيز دولة القانون ودولة المؤسسات، وبناء المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبمنهجية تقوم على الشراكة والتشاور المستمر.

وقد آثرت بلادنا اختيار هذه المقاربة التشاورية منهجا وأسلوبا دائما، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية الوحدة الترابية للمملكة التي تشهد حاليا تطورات إيجابية، في ظل الدعم والتأييد المتنامي للمبادرة المغربية بشأن التفاوض لتخويل جهة الصحراء حكما ذاتيا في إطار سيادة المملكة ووحدتها الترابية.

وأملنا أن يرقى الطرف الآخر إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تشكلها المفاوضات الجارية حاليا، وأن يلتقط إشارات المغرب الإيجابية التي ترسم خارطة الطريق نحو غد أفضل، لا مكان فيه للتفرقة والآلام والمعاناة.

وإن مجلس المستشارين، إذ يعبر عن عميق اعتزازه بمواكبته لمختلف تطورات هذا الملف، ليبدي مجددا ارتياحه الكبير للمبادرة الملكية وللآفاق السلمية التي تفتحها وما تحظى به من دعم متزايد من قبل الأسرة الدولية.

ولاغرو أن تتصدر الوحدة الترابية للمملكة مقدمة القضايا التي التئم من أجلها البرلمان بمجلسيه في جلسات خاصة، حيث عقد جلسة عمومية مشتركة يوم الأربعاء 12 دجنبر 2007، خصصت لتدارس التداعيات الخطيرة الناجمة عن المبادرة الرعناء لجبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، بعقد مؤتمرها العام ببلدة تفارتي المغربية، الواقعة في المنطقة العازلة، خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 18 دجنبر الماضي.

وقد توجت هذه الجلسة التاريخية بإصدار بيان مشترك عكس الإجماع الدائم للشعب المغربي بكل شرائحه وفئاته، وتأهبه للدفاع عن ثوابته ووحدة أراضيه ومواطنيه.

وبدافع من نفس المشاعر الوطنية الفياضة، بادر أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق ورؤساء اللجن الدائمة والمجموعات النيابية والنقابية، إلى عقد اجتماع طارئ يوم الاثنين 05 نونبر 2007، خصص لموضوع الزيارة المدانة التي قام بها العاهل الإسباني وعقليته إلى المدينتين المغربيتين المحتلتين: سبتة ومليلية، وكان هذا الاجتماع مناسبة للتعبير عن عميق اندهاش المجلس واستيائه من هذه الزيارة المستفزة وإبداء قلقه البالغ، مما قد يترتب عنها من عواقب وخيمة على مصالح الشعبين المغربي والإسباني، وتؤثر سلبا على مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين.

ومن ضمن اللحظات القوية التي ميزت هذه الدورة أيضا، ذلكم الاستقبال الكبير الذي خص به البرلمان المغربي، فخامة الرئيس الفرنسي السيد نيكولا ساركوزي في إطار زيارة الدولة التي قام بها لبلادنا، حيث ألقى خطابا هاما يوم الثلاثاء 23 أكتوبر 2007 أمام ممثلي الأمة، جدد فيه عزم فرنسا والمغرب على تعميق أسس العلاقات المثالية القائمة بين البلدين الصديقين في مختلف الميادين، السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وموازاة مع ذلك، أثبت المجلس من جديد كونه فضاء رحبا للحوار والنقاش الوطني حول القضايا الأساسية لبلادنا، من خلال الاستماع إلى الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول السيد عباس الفاسي، ومناقشته والتعقيب عليه عبر تدخلات مختلف المكونات السياسية والنقابية للمجلس.

حضرات السيدات والسادة،

لا أريد أن تفوتني الفرصة في هذا المقام دون أن أشير بكل اعتزاز إلى الخطوات المهمة التي قطعناها على درب إحكام التنسيق بين مجلسنا الموقر ومجلس النواب، إذ بادر مكتبا المجلسين إلى إحداث لجنة عن كل منهما، يعهد إليها بالتنسيق والتعاون فيما يخص تطوير أداء المؤسسة البرلمانية ومعالجة بعض الإشكالات التي تعترض مهام السادة البرلمانيين، وذلك انسجاما مع التوجهات الملكية الرامية إلى تقوية دور البرلمان في بلوغ بناء مغرب محصن ديمقراطيا، ومزدهر اقتصاديا واجتماعيا، كما نطمح إلى ذلك جميعا.

ولنا اليقين أن هذه الخطوات التنسيقية ستعزز أكثر في المستقبل القريب لتطال ملائمة النظامين الداخليين للمجلسين، بما يكفل أكثر حسن سير المؤسسات الدستورية ويبوأ البرلمان قمة الصرح الديمقراطي في بلادنا، كما قال جلالة الملك في خطابه الافتتاحي خلال الدورة الحالية.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في نطاق عملنا التشريعي، لابد من الإشارة إلى أن المدة التي استغرقتها مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة والزمن البرلماني المخصص لمناقشة البرنامج الحكومي، كان له بعض الأثر في تقليص فترة الدورة الحالية، ومع ذلك فقد تمكن المجلس بفضل تضافر جهود الجميع من المصادقة على عدة نصوص قانونية تندرج ضمن التوجه الإصلاحي الذي تسير عليه الترسانة التشريعية لبلادنا. وقد بلغ مجموع هذه النصوص 13 نصا، خضع بعضها لعدة تعديلات بعد أن كانت محل مناقشة مفيدة من قبل مكونات المجلس داخل اللجن المختصة وفي الجلسات العامة.

ويأتي على رأس هذه النصوص مشروع القانون المالي للسنة المالية 2008 الذي أدخلت عليه تعديلات مهمة بالرغم من أن مدة دراسته كانت قصيرة للغاية، ومن جملتها نذكر التعديل المتعلق بالرفع من المبلغ المخصص لتمويل صندوق التنمية القروية من 200 إلى 300 مليون درهم، وإرجاء العمل بما جاء به المشروع بخصوص مدينة طنجة إلى غاية 2010.

أما باقي المشاريع فقد غلب عليها الطابع الاقتصادي والمالي كذلك، حيث تضمنت الحصيلة المصادقة على مشروع قانون يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق ميثاق تحدي الألفية المبرم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر هيئة تحدي الألفية، وملحقاته. ويندرج هذا المشروع في إطار تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد إقامة منطقة التبادل الحر بين البلدين، ويستفيد المغرب بموجب هذه الاتفاقية من دعم مالي يقدر ب 697 مليون دولار، موزعة على مشاريع في مجالات تحسين الإنتاجية الفلاحية والحفاظ على المعالم الأثرية والحرف التقليدية، بالإضافة إلى الخدمات المالية ودعم المقاولات الصغيرة. وقصد السهر على تنفيذ البرامج المسطرة في هذا الإطار، كما صادق المجلس على مشروع قانون يتعلق بإحداث وكالة الشراكة من أجل التنمية.

كما أجاز المجلس مشروعي قانونين يوافق بموجبهما من حيث المبدأ على تصديق اتفاقيتين موقعتين بين حكومة المملكة المغربية وحكومة أوكرانيا والمملكة البلجيكية، لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، بالإضافة إلى مشروع قانون يتعلق بتصديق اتفاق للتعاون بين حكومة المملكة المغربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتعزيزا للنسيج الاقتصادي الوطني الذي يقوم في إحدى ركائزه على مادة الفوسفاط، صادق المجلس هذا المساء على مشروع قانون يقضي بتحويل المكتب الشريف للفوسفاط إلى شركة مساهمة، مما سيمكن المكتب من مواجهة التحديات الرئيسية للتنافسية ويؤدي إلى تدعيم مكانته كرائد دولي في مجال تخصصه.

وصادق المجلس كذلك على مشروعين آخرين يهمان تتميم القانون المتعلق بشركات المساهمة، وبسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلي.

ومن جهة أخرى، وارتباطا مع القطاع التربوي والأكاديمي، صادق المجلس على مشروعي قانونين، أحدهما يرمي إلى تغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون المحدثة بموجبه أكاديمية المملكة المغربية، والثاني يروم كذلك تغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق بإنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

كما عرفت هذه الدورة المصادقة على مقترحي قانونين، الأول يتعلق بقطاع العدل ويرمي إلى تعديل المادة 21 من القانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء يهدف السماح للحاصلين على شهادة الإجازة وفق النظام الجديد من ولوج درجة ملحق قضائي، أما الثاني فيهدف إلى نسخ وتعويض المادة 339 من القانون المتعلق بمدونة التأمينات.

وعلى صعيد العمل الرقابي، واصل المجلس نشاطه بعزيمة لا تفتر وهمة لا تلين، كاشفا عن الكثير من السلبيات التي يتعين تجاوزها والإيجابيات التي ينبغي تكريسها في مجال تصريف أمور المواطنين وطنيا وجهويا ومحليا. في هذا الإطار بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة 489 سؤالا، تمت الإجابة منها على 53 سؤالا آنيا و91 سؤالا عاديا، في حين بلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة خلال هذه الدورة 44 سؤالا، أجيب منها فقط على 11 منها.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون،

سعيا من المجلس إلى توظيف أمثل للدبلوماسية البرلمانية في خدمة المصلحة الوطنية والدفاع عن القضايا الإنسانية العادلة، بادر المجلس خلال هذه الدورة إلى مواصلة جهوده انسجاما ووفاء لمجموعة من القواعد التي تعد الأرضية الفكرية لمنطلقاته وتوجهاته في هذا الصدد، وتتمثل أولا في الوحدة الترابية المملكة، القضية الوطنية التي تستقطب وبالإجماع كافة الفعاليات السياسية والتي تكاد تغطي جزءا كبيرا من عملنا الدبلوماسي، وتتمثل ثانيا في تشابك القضايا والاهتمامات الدولية وانعكاساتها على السياسات الوطنية، وهذا التفاعل بين الوطني والدولي يمس جوانب مختلفة من ممارستنا الدبلوماسية في أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحقوقية والثقافية، ويتجلى ذلك في تنوع وتعدد المقاربات والإسهامات التي يقوم بها المجلس، سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو على مستوى نشاطه في المنظمات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية.

وتأسيسا على ذلك، استمر المجلس في ممارسة دوره الموازي والمدعم لعمل الحكومة في مجال العلاقات الخارجية، حيث تشرف باستقبال العديد من الوفود البرلمانية والمسؤولين السامين في كل من أندونيسيا، الشيلي، البيرو، المكسيك، الفيتنام، موريتانيا وبلجيكا. كما استقبل المجلس وفدا يمثل جمعية قدماء أعضاء البرلمان الأوربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، علاوة على رئيس البرلمان العربي الانتقالي.

ومن جانب آخر شارك المجلس بوفود هامة في العديد من التظاهرات البرلمانية الدولية أهمها اجتماع اللجنة الفرعية المكلفة بالمرأة التابعة للجمعية البرلمانية الأورمتوسطية ببروكسيل، واللقاء التشاوري لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بالأردن، والمنتدى البرلماني الأوروأسيوي الأورومتوسطي حول الهجرة بتركيا، والدورة العادية للبرلمان العربي الانتقالي بالقاهرة، واجتماع لجنة الرفع من جودة الحياة والمبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافية التابعة للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية بإيطاليا، والملتقى الدولي حول التعاون والتنمية في المنطقة الأورمتوسطية بإيطاليا كذلك، والمؤتمر الثاني للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، واجتماع لجنة القضايا السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية

الأورومتوسطية ببروكسيل. كما سيشارك المجلس خلال العشر الأواخر من الشهر الجاري في أشغال الدورة الخامسة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي ستحتضنها العاصمة المصرية القاهرة، وأعمال اللجن المتخصصة التابعة للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية ببروكسيل.

وقبل الختام لايسعنا إلا أن نبدي تضامننا المطلق كبرلمانيين مغاربة مع الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يمر حاليا بمحنة إنسانية كارثية، خاصة في قطاع غزة الذي أغرقته السلطات الإسرائيلية في ظلام دامس بعد أن أحكمت عليه الحصار والخناق على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي الذي فضل كالعادة الركون إلى صمت مريب باستثناء مواقف خجولة هنا وهناك.

وبهذه المناسبة الأليمة نتوجه مجددا إلى جميع القوى الدولية المؤثرة وإلى كافة محبي السلام في العالم لممارسة الضغوط اللازمة لحمل إسرائيل على وقف عدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني الأعزل ووضع حد لسياسة العقاب الجماعي المدانة.

وأخيرا، لابد أن أتوجه بأخلص عبارات الشكر والامتنان للسيد الوزير الأول وباقي أعضاء الحكومة وأخص بالذكر الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على ما أبانوا عنه من تجاوب مستمر وتفاعل إيجابي يسر لنا ظروف العمل سويا لخدمة الصالح العام. والشكر موصول أيضا لكافة مكونات المجلس السياسية والنقابية لما أبدته من اجتهاد وغنى في الأفكار والمقترحات ومرونة في التعامل، كان لها بالغ الأثر في تسريع وثيرة تقدم أشغالنا بالرغم من الإكراهات التي ميزت هذه الدورة. أما الموظفون والعاملون بالمجلس، فما من شك أنهم أهل لكل التنويه والثناء، فهم جند الخفاء الذين لا يألون جهدا للقيام بواجبهم على أحسن وجه، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق البرلمانية والسادة رؤساء اللجن.

وشكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

وأعطي الكلمة بالمناسبة للسيد أمين المجلس لتلاوة البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة أعزه الله، الكلمة للسيد أمين المجلس.

السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

شكرا لسيد الرئيس.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

البرقية المرفوعة إلى الجناب الشريف أسماه الله

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزكم الله ورعاكم.

نعم سيدي أعزك الله،

يسعدني ومجلس المستشارين يختتم دورته التشريعية أن أرفع إلى سامي مقامكم، آيات الولاء والإخلاص ومكين التعلق والوفاء داعين الله جلت قدرته أن يحفظكم ويرعاكم ويديم عليكم نعمة الصحة والعافية والنصر والتوفيق وأنتم، يا مولاي، تنهضون بمسؤولية قيادة بلدكم وشعبكم الوفي نحو مدارج التقدم والرفاه والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وإن مجلس المستشارين، يا مولاي، ليغتنم هذه المناسبة ليعبر عن كبير اعتزازه وبالغ امتنانه للتوجيهات السامية التي تفضلتم بها إلى ممثلي الأمة أثناء افتتاح السنة التشريعية الحالية والتي عكست منهجكم الرصين وإرادتكم الثابتة في تعزيز دور المؤسسة البرلمانية وتطلعكم لأن تشهد تغييرا في البرامج ومناهج العمل لتكون رافعة قوية للتنمية والديمقراطية.

ومن وحي هذه التوجيهات السديدة، بادر مجلسا البرلمان إلى اتخاذ خطوات عملية لتعزيز تنسيق أعمالهما وجهودهما بما يجعلهما غرفتان لبرلمان واحد تتوفر له كل المقومات والشروط المثلى لممارسة صلاحياته الدستورية الكاملة.

وإن الأوراش المفتوحة، يا مولاي، والتي أعلنتم عنها مجددا في خطابكم السامي في نطاق التوجيه والتقييم واستخلاص النتائج، لتعكس الإرادة الحكيمة والثابتة لدى جلالتكم لرفع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتغلب على الصعوبات البنيوية والظرفية، وبناء مغرب موحد قوي ومتماسك، ينعم فيه المواطنون بالعيش الكريم والاستقرار والطمأنينة.

مولاي صاحب الجلالة،

لقد شهدت الدورة التشريعية، التي نختتمها اليوم، حماسا وطنيا انخرطت فيه كافة مكونات البرلمان المغربي بالإجماع الموصول والالتحام الواجب حول القضية الوطنية الأولى، فقد استنكر البرلمان المغربي وأدان العمل الطائش لما يسمى بجبهة البوليساريو بعقد مؤتمرها في بلدة تفاريتي المغربية الواقعة بالمنطقة العازلة، وذلك في جلسة تاريخية توجت بإصدار بيان مشترك عكس إجماع الشعب المغربي قاطبة وتأهبه الدائم للدفاع عن ثوابته ووحدة أراضيه ومواطنيه، مثلما شجب بشكل مطلق الزيارة المستفزة التي قام بها العاهل الإسباني وعقيلته إلى المدينتين المغربيتين السليبتين سبتة ومليلية.

لقد توجت هذه الدورة، يا مولاي، بالمصادقة على 13 نصا قانونيا توزعت مضامينها على المجالات الاقتصادية والمالية والتربوية والأكاديمية، بالإضافة إلى تصديق اتفاقيات للتعاون أبرمتها مملكتكم السعيدة مع عدد من الدول الصديقة والمنظمات الدولية، كما واصل المجلس نشاطه في ميدان مراقبة العمل الحكومي من خلال أسئلة شفهية وكتابية غطت أمورا تهم الشأن الوطني والجهوي والمحلي.

وعلى صعيد آخر استمر المجلس في ممارسة دوره الداعم للمجهود الدبلوماسي الذي تنهض به بلادنا تحت قيادتكم المتبصرة، هاجسه في ذلك الدفاع عن المصالح العليا لبلادنا وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية شمالا وجنوبا وتعزيز مكانة المغرب داخل الأسرة الدولية.

أبقاكم الله يا مولاي حصنا حصينا لشعبكم الوفي، وأقر عينكم بولي عهدكم الجليل الأمير مولاي الحسن وسائر أفراد أسرتكم الكريمة. إنه سميع مجيب وبالإجابة قدير والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة

محمد فضيلي

الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين

وحرر يوم الثلاثاء 13 محرم 1429 هـ الموافق ل22 يناير 2008

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين المحترم.

أعلن عن نهاية الدورة، ورفعت الجلسة.